الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/142
3 February 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٥٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/49/L.44/Rev.2)]

## ٤٩/١٤٢ - برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٤٥/٢٠٠ و ٤٥/٢٥٣ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، اللذين يتناولان على التوالي، السلع الأساسية وتخطيط البرامج وأبرز فيهما الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بوصفهما احدى الأولويات العامة الخمس في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧[1]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام البلدان الافريقية بتنويع اقتصاداتها، ولا سيما سلعها الأساسية، بغية تحديث نظم الانتاج والتوزيع والتسويق الافريقية، وتعزيز الانتاجية، وتحقيق الاستقرار في حصائل الصادرات الافريقية وزيادتها، في مواجهة التذبذب المتواصل في أسعار معظم السلع الأساسية الأولية والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري للاقتصادات الافريقية، وعبء الدين الثقيل وخدمة الدين، وما تشكله من ضغوط شديدة على الاقتصادات الافريقية،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة الأربعون، الملحق رقم ٦ (A/47/6/Rev.1)، المجلد الأول، البرنامج ٤٥.

وإذ تلاحظ مع القلق المشاكل الاقتصادية المستمرة التي تواجهها الدول الافريقية في جهودها الرامية إلى المشاركة بشكل مفيد في التجارة العالمية واعتماد كثير من البلدان، ولا سيما في افريقيا، على عدد محدود من السلع الأساسية لتحقيق حصائل صادراتها،

وإذ تدرك الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في تنويع اقتصادات تلك البلدان، وذلك بوجه خاص، بالنظر إلى نتائج مفاوضات جولة أوروغواي وضرورة قيام المجتمع الدولي بمؤازرة جهود البلدان الافريقية في سبيل تنويع اقتصاداتها حتى تستفيد استفادة كاملة من تنفيذ جولة أوروغواي،

وإذ تشدد على ضرورة تسهيل الوصول إلى التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف والتعاون التقني، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل مشاريع تنويع في البلدان الافريقية ولا سيما أقلها نموا،

وإذ تسلم بالأثر الإيجابي للتحويلات الكبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى افريقيا،

واعترافا منها بالدور الهام الذي يتعين على مبادرات القطاع الخاص القيام به في تحديد وتنفيذ مشاريع وبرامج التنويع المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام المتعلق بتدفقات الموارد، بما في ذلك الاستثمار الخاص المباشر، على النحو المبين في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من البرنامج الجديد، وما تقوم به من دور هام من أجل مشاريع التنويع المستدامة،

وإذ تلاحظ عمليات الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية، وتلاحظ أيضا المبادرات الأخيرة والمناقشات التي جرت بشأنه لتيسير تشغيل جزء من موارد الحساب الأول بهدف دعم العمل الرامي إلى تنمية سوق السلع الأساسية،

وإذ تضع في اعتبارها المفاوضات الجارية بشأن تغذية موارد صندوق التنمية الافريقي، الموجود داخل مصرف التنمية الافريقي،

وإذ تلاحظ أن الدعم الإنمائي الذي يقدمه الصندوق المشترك للسلع الأساسية يعطي أولوية عليا لمشاريع أقل البلدان نموا والبلدان المنتجة/المصدرة الصغيرة،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام البلدان الافريقية بزيادة حجم الموارد الداخلية وتعبئتها من أجل التنمية المستدامة من خلال جملة أمور منها وضع سياسات لتشجيع الادخارات المحلية وتحسين التسهيلات المصرفية وتيسير الوصول إليها وزيادة تحسين الممارسات التقليدية في تكوين رؤوس الأموال على المستويات المحلية،

وإذ تحيط علما بتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن ضرورة وجدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية، وعن قضايا تنويع الاقتصادات الافريقية، وبخاصة إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية[٢]،

١ - تؤكد من جديد الأولوية العليا التي أعطتها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، بما في ذلك التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، على النحو المبين في البرنامج ٤٥[١]؛

٢ - تحث جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها على أن تدمج في ولاياتها أولويات البرنامج الجديد، وأن تخصص موارد كافية لتنفيذها، وأن تعمل على زيادة تحسين استخدام الموارد المتاحة؛

٣ - توصي بمساعدة البلدان الافريقية المهتمة بالأمر في رصد آثار الأعمال التي يجري الاضطلاع بها حاليا في سياق تنفيذ البرنامج الجديد، وفي ضمان مشاركة فئات المجتمع المحلي، ولا سيما المرأة، وذلك كجزء من المساعدة في بناء القدرات؛

٤ - تجدد طلبها إلى المجتمع الدولي لمواصلة السعي بقوة إلى الوفاء بمسؤولياته والتزاماته بموجب البرنامج الجديد من أجل تقديم دعم كامل وملموس للجهود الافريقية؛

٥ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المستفيدة والبلدان المانحة على أن تولي اهتماما خاصا، ضمن الإطار المفاهيمي وتصميم سياسات التكيف الهيكلي وتنفيذها في افريقيا، للقضاء على الفقر والتصدي للآثار الاجتماعية لهذه السياسات، مع التركيز في الوقت نفسه على الاستثمار العام والإصلاح المالي وإصلاح المؤسسات العامة والتوسع في الصادرات وكفاءة الإدارة العامة؛

٦ - تؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز تنويع الاقتصادات الافريقية؛

٧ - تشدد على ضرورة سد الفجوات التي قد تظهر في التمويل المتاح لتنويع الأنشطة ذات الصلة في افريقيا؛

٨ - تحث المجتمع الدولي على زيادة تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا لما تتسم به هذه التدفقات من أهمية حاسمة بهدف تنشيط النمو والتنمية المستدامة في الاقتصادات الافريقية، وتوفير

---

(٢) انظر A/48/335 و Add.1 و 2.

الدعم الفعال للاصلاحات السياسية والاقتصادية التي يقوم بها العديد من البلدان الافريقية حاليا، والمساعدة في احتواء آثارها الاجتماعية السلبية؛

٩ - تعيد تأكيد التوصيات الواردة في الفقرات ٢٣ إلى ٢٨ من البرنامج الجديد بشأن مشكلة ديون افريقيا، وفي هذا السياق، تدعو المجتمع الدولي إلى معالجة أزمة الديون الخارجية الافريقية ومشاكل ديون البلدان الافريقية، ومواصلة إيلاء اعتبار جاد لاقتراح عقد مؤتمر دولي معني بالمديونية الخارجية لافريقيا؛

١٠ - تحث الدول التي أكدت من جديد التزامها ببلوغ الأهداف الدولية المتفق عليها المتمثلة في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، و ٠,١٥ في المائة إلى أقل البلدان نموا، على أن تنفذ في أقرب وقت ممكن التعهدات التي قطعتها على نفسها في هذا الشأن وتحث جميع الدول على تهيئة بيئة أفضل لبلوغ التقدير المقترح المتمثل في ضرورة تحقيق معدل نمو حقيقي بنسبة ٤ في المائة في تدفقات الموارد المالية سنويا إلى افريقيا، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من البرنامج الجديد؛

١١ - تسلم بالحاجة الملحة إلى مواجهة المشاكل الاقتصادية المحددة للدول الافريقية في جهودها من أجل تنويع اقتصاداتها وسلعها الأساسية الأولية، والصعوبة التي تواجهها في استخدام الآليات المالية الموجودة بالفعل في المنظمات الدولية؛

١٢ - تدعو الدول المشتركة في صندوق التنمية الافريقي الموجود في مصرف التنمية الافريقي، الى إيلاء اهتمام خاص بتنويع السلع الأساسية الافريقية بغية الإسراع بهذه العملية، وتدعوها الى النظر بصفة عاجلة في تقديم إسهام خاص أولي مناسب لتمويل المرحلة التحضيرية في مشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الافريقية؛

١٣ - تدعو المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى منح أولوية عليا للمساعدة المقدمة من أجل تنويع السلع الأساسية في افريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالمرحلة التحضيرية لتلك المشاريع، آخذة في الاعتبار الطابع الملح لهذه المسألة؛

١٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم جهود تنويع السلع الأساسية في البلدان الافريقية وذلك، في جملة أمور، بتقديم المساعدة التقنية والمالية للمرحلة التحضيرية لبرامج تنويع السلع الأساسية؛

١٥ - تعيد تأكيد تشجيعها للبلدان الافريقية على إنشاء مجالس وطنية للتنويع وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨ فيما يتصل بوضع ترتيبات جديدة لتمويل تنويع السلع الأساسية في افريقيا؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام ضمان قيام فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بمنح أولوية عليا للنظر في تنويع الاقتصادات الافريقية وتنسيق ما تضطلع به المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة من أنشطة في هذا الميدان، وتدعو فرقة العمل إلى تقديم الخدمات الاستشارية إلى مصرف التنمية الافريقي فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بتنويع السلع الأساسية لافريقيا؛

١٧ - تدعو مجلس إدارة الصندوق المشترك للسلع الأساسية، عند نظره في الأنشطة المقبلة للصندوق، إلى:

(أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان الافريقية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل من السلع الأساسية لتوفير حصائل صادراتها في دعمه لتنمية السلع الأساسية؛

(ب) النظر في مسألة اتخاذ تدابير داعمة بما في ذلك دراسات الجدوى الرامية إلى تنويع قطاعها التصديري؛

(ج) النظر في الطرق العملية والوسائل المناسبة لإتاحة وتيسير فرص الوصول إلى تمويل الدراسات التحضيرية لمشاريع التنويع في افريقيا، بما في ذلك التمويل عن طريق الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٨ - تدعو فريق مصرف التنمية الافريقي إلى إعداد مجموعة من المعايير لتحديد مشاريع التنويع وإلى تقديم أية مساعدة أخرى حسب الاقتضاء؛

١٩ - تدعو البلدان المانحة إلى مواصلة التشديد على تنويع الاقتصادات الافريقية، ولا سيما السلع الأساسية، في برامجها الخاصة بالمساعدة الثنائية؛

٢٠ - تحث البلدان الافريقية على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار كما تحث البلدان المانحة على دعم تلك الجهود، وذلك عن طريق جملة أمور منها زيادة المساعدة التي تقدمها لتنمية الموارد البشرية وتعمير وتنمية الهياكل الأساسية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين؛

٢٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين بندا معنونا "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات" .

الجلسة العامة ٩٤
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤